الاقتصاد الأخضر.. إستثمار المستقبل

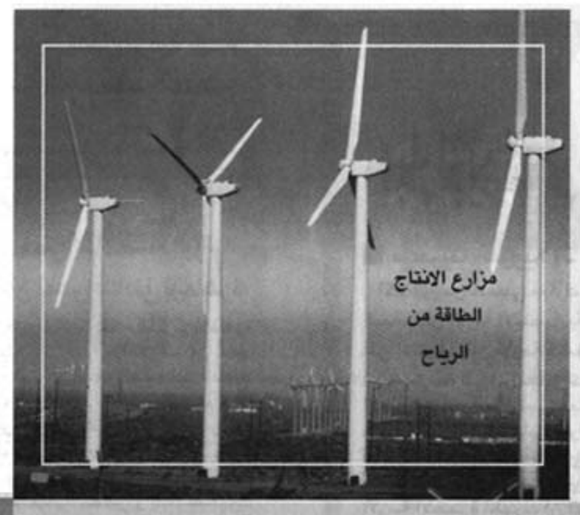

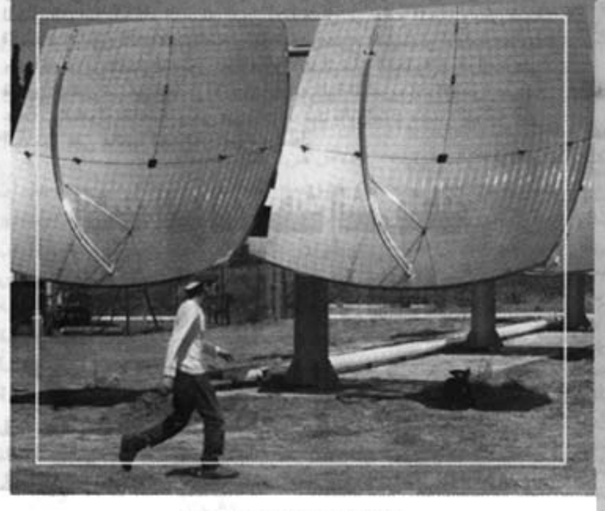

خلايا لانتاج الطاقة الشمسية

■ كتب ـ محمد حماد:

توصى به الأمم المتحدة وتدعمه مجموعة العشرين..الاقتصاد الاخضر ..ليس مجرد مصطلح فحسب..فالعالم مقبل على مرحلة جديدة من المنافسة والبقاء فيها للاقوى.. والاقوى فى المرحلة المقبلة هى المنتجات صديقة البيئة..فالدول المتقدمة تضع كل يوم شروطا وضوابط صارمة لا تقبل اى منتج داخل اسواقها تم تصنيعه فى مصانع ملوثة للبيئة. والمرحلة المقبلة ستشهد تحولات جذرية الصمود فيها لمن يحترم قوانين البيئة والسلامة المهنية وصحة المستهلك فى المقدمة؛فالاتحاد الأوروبى وضع نظم للتتبع ووضع ضوابط لسلامة المستهلك ولم يعد أمام المصانع المصرية إلا رفع راية وشعار الصناعة الخضراء حتى تستطيع منتجاتنا المنافسة فى أسواق البقاء فيها للأخضر.

وشدد هايز فلاسبك رئيس قسم العولمة واستراتيجيات النمو أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ضرورة اهتمام الدول الإفريقية بالصناعات الخضراء وتحولها إلى الاقتصاد الأخضر.

ومن جهتها وافقت مجموعة العشرين فى ختام اجتماعتها فى بيتسبيرج "الجمعة" على إلغاء الدعم الموجة للوقود الاحفورى - النفط والفحم- الملوث للبيئة والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة صديقة البيئة وتبنى مبادئ ومفاهيم الإنتاج الأنظف فى الصناعة.

الإنتاج الأنظف

يؤكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أن الوزارة تولى اهتماماً كبيراً للالتزام الكامل بالمواصفات والاشتراطات البيئية.

ويوضح أن الالتزام بالضوابط والمعايير التى من شأنها الحفاظ على البيئة المحيطة بالمنشأة يتم على أساسها منح موافقات إقامة اى مشروع صناعى جديد.

ويشير الوزير إلى أن قطاع التنمية التكنولوجية التابع لوزارة التجارة والصناعة من خلال مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف نجح فى طرح مجموعة من البرامج المتقدمة فى مجالات التكنولوجيا النظيفة للمصانع المصرية بما يجعلها صديقة للبيئة وينعكس على ارتفاع جودة المنتجات الوطنية وزيادة فرص وجودها بالأسواق الأوربية.

ويوضح المهندس رشيد ان مصر ستصبح دولة صناعية رائدة فى منطقة الشرق الأوسط من حيث مستوى الأداء الصناعى والمستوى التكنولوجى وذلك بحلول عام ٢٠٢٠- ٢٠٢٥ وهو ما يحتم علينا بذل جهودا مضنية من أجل هذه الاستراتيجية التى تجعل صناعتنا "خضراء" صديقة للبيئة وهو الأمر الذى يجعلنا قادرون على المنافسة بقوى فى مختلف الأسواق العالمية ويفتحها أمام صادراتنا وزيادة معدلات تجارتنا الخارجية.

رشيد محمد رشيد

عبدالله حلمى

ويقول عبدالله حلمي نائب عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية أن الحفاظ على البيئة لم يعد دربا من دروب الرفاهية بل أصبح ضرورة ملحة للدخول فى عصر الصناعة الخضراء والتى بدونها لن نستطيع المنافسة عالميا ويوضح أننى لى تجربة شخصية قمت بها فى مدينة العاشر من رمضان فمع ارتفاع أسعار الطاقة بدانا نبحث عن بدائل اخرى من منابع صديقة للبيئة وارخص سعراً حيث قمت بالاتصال بشركة المانية متخصصة في الطاقة البديلة خاصة الطاقة المولدة من الرياح وحصلنا من هيئة الأرصاد الجوية علي جميع المعلومات والتقارير الخاصة بقوة الرياح علي مدار السنةلمكن الشركة الألمانية اكدت لنا قوة الرياح بمدينة العاشر من رمضان والتي قصدت إنشاء وحدات الطاقة البديلة بها حيث توجد مجموعة شركاتي ولم اكتف برأى الشركة الألمانية حيث قمنا بالاتصال بشركة في الدينمارك حيث أكدت لنا أنها لديها تكنولوجيا متقدمه يمكن أن تعمل علي قوة الرياح الموجودة بمدينة العاشر من رمضان.

ويقول أننا في حال نجاحنا في هذه التجربة بالعاشر من رمضان ستكون اضفنا شيئا هاماً بالنسبة للصناعة لأن الطاقة أصبحت أحد أهم المميزات الأساسية الجاذبة للاستثمار فضلا عن أننا بمصر لدينا مقومات كبيرة في إنتاج الطاقة البديلة سواء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية وهو ما يضعنا في موقع ريادي بين الدول المنتجة للطاقة البديلة وتقليل الإنبعاثات الناتجة عن توليد الطاقة من المصادر الأخرى وبالتالى نكون حققنا هدفين فى آن واحد الأول توفير طاقة أرخص والثانى الحفاظ على البيئة.

رشيد محمد رشيد:
الالتزام والاشتراطات البيئية نقطة الانطلاق

ويوضح عبدالله حلمي أن الصناعات المصرية لا تعد بمنأى عن التغيرات العالمية وأن الحفاظ على البيئة أصبح ضرورة ملحة للدخول فى عصر الصناعة الخضراء والتى بدونها لن نستطيع المنافسة عالميا ويوضح أننى لى تجربة شخصية قمت بها فى مدينة العاشر من رمضان فمع ارتفاع أسعار الطاقة بدانا نبحث عن بدائل اخرى من منابع صديقة للبيئة وارخص سعراً حيث قمت بالاتصال بشركة المانية متخصصة في الطاقة البديلة خاصة الطاقة المولدة من الرياح وحصلنا من هيئة الأرصاد الجوية علي جميع المعلومات والتقارير الخاصة بقوة الرياح علي مدار السنةلمكن الشركة الألمانية اكدت لنا قوة الرياح بمدينة العاشر من رمضان والتي قصدت إنشاء وحدات الطاقة البديلة بها حيث توجد مجموعة شركاتي ولم اكتف برأى الشركة الألمانية حيث قمنا بالاتصال بشركة في الدينمارك حيث أكدت لنا أنها لديها تكنولوجيا متقدمه يمكن أن تعمل علي قوة الرياح الموجودة بمدينة العاشر من رمضان.

ويقول أننا في حال نجاحنا في هذه التجربة بالعاشر من رمضان ستكون اضفنا شيئا هاماً بالنسبة للصناعة لأن الطاقة أصبحت أحد أهم المميزات الأساسية الجاذبة للاستثمار فضلا عن أننا بمصر لدينا مقومات كبيرة في إنتاج الطاقة البديلة سواء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية وهو ما يضعنا في موقع ريادي بين الدول المنتجة للطاقة البديلة وتقليل الإنبعاثات الناتجة عن توليد الطاقة من المصادر الأخرى وبالتالى نكون حققنا هدفين فى آن واحد الأول توفير طاقة أرخص والثانى الحفاظ على البيئة.

ويقول إيهاب المسيرى رئيس لجنة الجمارك باتحاد الصناعات المصرية وأحد مصدر المنتجات النسجية أن شعار الصناعة الخضراء هو الذى سيحسم المنافسة فى الأسواق الخارجية.

ويشير إلى أن الشركات التى تستورد المنتجات النسجية من أوروبا وأمريكا تقوم بإرسال ممثلين عنها للتفتيش داخل مصانعنا للتأكد من مدى مطابقة طرق الإنتاج للبعد البيئى وقبل هذه الخطوة تتأكد من مدى احترام المصنع للقوانين العالمية والتشريعات التى تحكم هذه الأسواق.

ويوضح أن ممثلى هذه الشركات يركزون في المقام الأول على التنمية البشرية فإذا وجدوا أن هناك عمالة تقل اعمارهم عن ١٦عاما أو هناك عمليات تسجيل غير واضحة لأجور العاملين تقوم على الفور بوضع هذا المصنع فى قائمة سوداء لديها ولا تتعامل معه على الإطلاق.

ويكشف أن الشركات الأوروبية هى التى تقوم بهذا الدور وليس الحكومات وهو ما يبين لنا مدى الحاجة إلى اتباع استراتيجيات جديدة من شأنها وضع المصانع المصرية على خريطة الشركات العالمية.

وينوه أن المرحلة الثانية من التفتيش تركز على مدى معالجة المصانع للصرف الصناعى الناتج عن عمليات التشغيل إلى جانب مطابقة المصنع لعمليات الأمن والسلامة والصحة المهنية منها مثلا وجود طفاية كل ١٥متراً ومخرجين لكل "عنبر" حتى يستطيع العاملين الخروج بسلام فى حالة الطوارئ وغيرها من الأمور المتعلقة بعمليات الأمن الصناعى.

وينوه إلى أن الصناعات النسجية بمصر قطعت نحو ١٠٪ فقط فى طريق التوافق من البيئة لان وأمامها طريق طويل لا بد وأن تنتهى منه لتستطيع مسايرة طرق الإنتاج العالمية والمنافسة بقوى فى مختلف الأسواق.

ويرى أحمد زهير عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وعضو هيئة مكتب غرفة صناعات الطباعة أنه على الرغم من الاتجاهات العالمية لمراعاة البعد البيئى فى كافة طرق التصنيع إلا أننا لا زلنا نفضل صناعات على أخرى،فعلى سبيل المثال صناعة الطباعة فى مصر من الصناعات المنسية فإلى الآن لم يتم إدراجها ضمن الصناعات التى تستفيد من مزايا مشروع الالتزام البيئى باتحاد الصناعات المصرية ولا نعرف للان السبب الحقيقى وراء ذلك.

وترى الدكتورة سلوى شعراوى الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس الشورى أن توافق الصناعة مع البيئة أمر حتمى وبدأ ذلك بالفعل مع صدور القانون ٤لسنة ١٩٩٤والتعديلات اللاحقة عليه.

وتوضح أن الدول المتقدمة وضعت نظم للتتبع لمعرفة المصادر الأساسية للمنتجات المختلفة ومراحل تصنيعها وهذا يحتم علينا وضع البعد البيئى نصب أعيننا دائما إذا كان لدينا هدف المنافسة والتواجد فى الأسواق الخارجية.

د. نادر رياض

عبدالله حلمى:
المنافسة للمصانع الخضراء فقط
إيهاب المسيرى:المستوردون الأجانب يراقبون مدى توافق شركاتنا مع البيئة

أحمد زهير:
الطباعة من الصناعات المنسية
د. سلوى شعراوى:الالتزام البيئى جواز السفر للمنتجات المصرية

الحسابات الخضراء من بنك الدوحة

بنك الدوحة قاد مناصرته للبيئة واهتمامه بمشاكل الاحتباس الحراري والتغير المناخي العالمي،وتلوث المياه، وتدوير النفايات، وفقدان التنوع البيولوجي في منطقة الشرق الأوسط ليتصدر قائمة البنوك الخضراء فى المنطقة.

وقام البنك بالاستغناء عن المعاملات المصرفية الورقية وترشيد الطاقة وبرامج إعادة تدوير المواد.

وكانت الحسابات الخضراء التي طرحها البنك ردا استباقيا وفاعلا نحو تحقيق أجواء مصرفية صديقة للبيئة وأكثر نظافة واخضراراً من خلال تعزيز مفهوم "الاستغناء عن المعاملات المصرفية الورقية".

ويعمل البنك على حماية البيئة من خلال السماح للعملاء بالقيام بمعاملات مصرفية مجانية عبر الإنترنت،والرسائل المصرفية القصيرة على الهواتف الجوالة، والخدمات المصرفية الهاتفية، وأجهزة الصراف الآلي.

ويتم إرسال كشوف الحساب مباشرة إلى العملاء عبر البريد الإلكتروني للتقليل من استهلاك الورق وإنقاذ الأشجار.

وسيقوم البنك قريبا بإطلاق البطاقات الخضراء المصنوعة من البلاستيك الذي لا يحتوي على مادة الـ PVC، كما ستتم جميع المراسلات الخاصة بالبطاقات عبر القنوات الإلكترونية أو باستخدام الورق المعاد تدويره.

وسيتم التبرع بجزء من نقاط الولاء للأغراض الخيرية من خلال التبرع بالأموال للمؤسسات الخيرية، والمنظمات البيئية غير الحكومية، وللمساعي الخضراء التي يتبناها "نادي منقذي الكوكب" التابع لبنك الدوحة.

ويقوم البنك بإطلاق حملات عبر استغلال أجهزة الصراف الآلي في إظهار رسائل على شاشتها تدعو للحفاظ على البيئة مثل "الرجاء الانضمام إلينا في المحافظة على البيئة عبر اختيارك لعدم طباعة الإيصال".

بهذه الطريقة يساعد العميل على تعلم المحافظة على البيئة عبر تقليل أو وقف طباعة الإيصالات غير الضرورية،وتشجيع العملاء على التعاون مع البنك في تنفيذ حملته الرامية إلى تخضير البيئة.

وصُمم برج بنك الدوحة الجديد في الخليج العربي ليرشد استهلاك الطاقة بكفاءة عبر استخدام نظام ضوئي جديد يعمل على زيادة أو تقليل كمية الضوء استجابة لمجسات حرارية، مع التحكم الإلكتروني بقوة مكيف الهواء، وتركيب حواجز زجاجية شفافة ينفذ الضوء منها بسهولة وتقلل كمية الحرارة وفقا لمتطلبات التبريد.

وهذه التدابير لا تمثل إلا بعضاً من التكنولوجيات الحديثة التي حرص البنك على إدخالها في تأسيس برجه الجديد للحصول على شهادة الامتثال لمعايير نظام "الريادة في تصميم الطاقة والبيئة" المسمى نظام تقييم LEED والذي يقيس مدى تواؤم البنايات مع معايير تخضير البيئة.

ويعتبر البنك الأول في المنطقة الذي يقوم بالترويج لبيئة وثقافة خضراء وحصل على العديد من الجوائز مثل جائزة "أفضل بنك أخضر في قطر لعام ٢٠٠٨"، وعدد من الجوائز في المجال المصرفي من مجلة بانكر ميدل إيست و"مركز قطر خضراء" لدورة الفعال في الحملات الوطنية الرامية إلى تخضير البيئة في قطر وتنظيفها.

التجربة الألمانية..و10آلاف منزل منتج للكهرباء

تصدرت المانيا المركز الأول عالمياً فى مجال الطاقة النظيفة محققة نحو٥٧٪ من إنتاجها المحلى في الكهرباء من الطاقة الضوئية، تأتي بعدها اليابان محققة نحو٢٠٪ والولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة بنحو٧٪ وباقى الدول الأوروبية مجتمعة بنحو ٦٪ وباقى دول العالم بنحو١٠٪.

ويقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألماني أن المانيا تبنت المانيا عدة أهداف لتحقيق هذا النجاح ضمن خطة بدأتها المانيا عام ٢٠٠٢ وخلال الثلاث سنوات التالية، كان فى مقدمتها تشجيع المواطن العادى على توليد الكهرباء على أسطح المنازل بمشروع سمى فى مرحلته الأولى ١٠آلاف سطح منزل منتج للكهرباء.

ويوضح أن برلين أصدرت تشريعا يسمح للمواطن بضخ الكهرباء المولدة على أسطح المنازل ومن المحطات الأرضية فى الشبكات واقتضاء مقابل مادى عن ذلك.

وتم ربط ٩١٪ من هذه المصادر المنزلية التابعة للأفراد بشبكة الكهرباء الرئيسية كمصدر تغذية للشبكة.

ويوضح المانيا فى خطوة رابعة أنشاء مؤسسة تحت إشراف حكومى وظيفتها توفير وتركيب خلايا وأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتقسيط الثمن على سبع سنوات تقتضى قيمتها من المواطن خصماً من قيمة الطاقة المولدة التى يتم ضخها فى الشبكة، ليتمتع المواطن بعد السداد بكامل قيمة الطاقة المولدة عن طريقه والتى يتم ضخها فى الشبكة، مع تحمل تكلفة الأنظمة عن طريق الدعم المحدد المدة بسبع سنوات.

ووفرت الحكومة الألمانية ميزة سداد دعم مادى لشراء طاقة الكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية التي يتم ضخها في الشبكة بقيمة ٥٧,٤٪ بالنسبة للأنظمة المقامة علي أسطح المنازل ونحو٤٥,٧٪ بالنسبة للأنظمة المقامة علي الأرض ويعتبر هذا الدعم دعماً مؤقتاً يتوقف العمل به بعد اقتضاء وسداد قيمة هذه المعدات المحددة بسبع سنوات تكون فيها الأصول الراسمالية قد تم استهلاكها بالكامل.

ويؤكد د.نادر على أن تجربة المانيا نموذج حى من الممكن أن يشجع مصر دخول عصر نادي الدول النشيطة فى تطبيق استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة بدءاً من الاستخدام صعوداً بالمنظومة الى تصنيع المكونات والعناصر التكنولوجية الهامة مثل شرائح الخلايا الضوئية وغيرها وذلك بإحياء مشروع وادى السليكون باعطائة برنامجاً زمنياً.

ويؤكد على ضرورة الاستفادة من المنح العالمية المتاحة للاستثمار فى هذا المجال، ويدخل فى ذلك المنح والقروض الميسرة الثنائية المقدمة من العديد من الدول المتقدمة وفى مقدمتها المانيا والولايات المتحدة واليابان والدنمارك.

وتشجيع المستثمرين على الدخول فى هذا المجال عن طريق تقديم تسهيلات تمويلية من الدولة والجهاز المصرفى، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والجمركية. وهنا يمكن الاستعانة بنظم مماثلة مطبقة فى بعض الدول مثل المانيا باستغلال أسطح المنازل وتحويلها إلى حقول منتجة للطاقة وذلك للمصلحة المشتركة للدولة والمواطن كمصدر دخل اضافى له.

ويوضح أن مصر تتميز بموقع جغرافى، بالإضافة إلى صفو سمائها (٤٠٠٠ ساعة فى السنة) وارتفاع نسبى فى قيمة الطاقة الضوئية الواصلة إليها (ثلاث أضعاف المعيار الأوروبى خلال العام) وتوافر العاملين الرئيسين لإنتاج السليكون النقى بمصر، وهما موارد كبيرة من الكوارتز عالى الجودة وقليل الشوائب فائض من الطاقات الكهربائية ذات التكلفة المناسبة، فضلاً عن وجود استعداد أوروبى/ألمانى للمساهمة فى تكاليف التوجه لتوليد الكهرباء المعتمدة على الطاقة الشمسية ووجود استعداد ألمانى لشراء فائض تلك الطاقة والمعاونة فى توفير وسيلة النقل.

إقامة صناعة وطنية لإنتاج معدات ونظم الطاقة الشمسية الاقتصادية من خلال المكونات العالمية والتحول تدريجياً لاستخدام المواد الأولية والمصنعة محلياً مع ضمان الجودة ومطابقتها للمواصفات القياسية العالمية ، وذلك مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليسهم بقوة فى هذا المجال ليعمل تحت مظلة مؤسسه تقام لهذا الغرض. والبدء فوراً بصناعة السليكون النقى كمدخل لتكثيف علاقات التعاون والانتفاع المتبادل بين مصر وعدد من الدول الصديقة المتقدمة فى مجال تكنولوجيات الطاقة الضوئية وصولاً بعد خمس سنوات لإقامة صناعة مستقرة لها درجة جيدة من الندية والقدرة على التواجد على الساحة العالمية.

ويؤكد د.نادر ضرورة توفير الاعتمادات لتمويل برامج البحوث والتطوير سواء فى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أو فى الجامعات والمراكز البحثية، وذلك بغرض تحديث وتطوير التكنولوجيات المتاحة حالياً لتصبح مناسبة للتطبيق مع خفض تكلفة تطبيقات استخدام الطاقة الشمسية بشقيها الحرارى والضوئى.

وادى السليكون.. مصر تنضم لنادى الطاقة النظيفة

المستقبل للزراعة العضوية الخالية من الكيماويات